

Distr.: Limited  
10 December 2013  
Arabic  
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى  
والصغيرة والمتوسطة)  
الدورة الثانية والعشرون  
نيويورك، ١٠-١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤

المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة  
سمات النظم المبسّطة لتأسيس المنشآت التجارية  
مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	مقدّمة .....
٤	٤٠-٤	أولاً- الأشكال المبسّطة للشركات .....
٥	٧-٥	ألف- التّهج المتّبعة إزاء الإصلاح التشريعي .....
٦	١١-٨	باء- المنشآت التجارية التي يمكن أن تستفيد من الأشكال المبسّطة للشركات .....
٨	١٨-١٢	جيم- المسؤولية المحدودة وجوانب التأسيس الأخرى .....
١٣	٢٣-١٩	دال- الحوكمة الداخلية .....
١٦	٢٥-٢٤	هاء- الواجبات الائتمانية .....
١٨	٣٢-٢٦	واو- إمكانية إساءة الاستخدام .....



الصفحة	الفقرات
٢١	٤٠-٣٣ ..... زاي- تسوية النزاعات
٢٣	٥٣-٤١ ..... ثانياً- معلومات بشأن الأشكال المبسطة للشركات
٢٣	٤٤-٤١ ..... ألف- عوامل نجاح الأشكال المبسطة للشركات
٢٥	٥٣-٤٥ ..... باء- معلومات إحصائية عن الأشكال المبسطة للشركات
٢٨	٥٤ ..... ثالثاً مسائل للمناقشة

## مقدمة

- ١- طلبت اللجنة في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٣ أن يشرع فريق عامل في تنفيذ أعمال تهدف إلى الحد من العقوبات القانونية التي تواجه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على امتداد دورة حياتها. وأتفقت اللجنة على أن يركّز النظر في القضايا المتعلقة بتهيئة بيئة قانونية تمكينية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، في البداية، على المسائل القانونية المتعلقة بتبسيط تأسيس تلك المنشآت التجارية وتسجيلها. وأتفقت كذلك على أن تشمل المواضيع الأخرى التي سُنظر فيها لاحقاً في سياق تلك المنشآت ما يلي: (أ) وضع نظام لتسوية المنازعات بين المقرضين والمقرضين؛ (ب) الحصول الفعلي على الخدمات المالية؛ (ج) وضع إرشادات بشأن ضمان الحصول على الائتمان؛ (د) الإعسار.<sup>(١)</sup>
- ٢- وكما ورد في الوثائق المعروضة على اللجنة وأثناء مداولاتها في عام ٢٠١٣، فإنّ العمل على تبسيط تأسيس المنشآت التجارية وتسجيلها، إضافة إلى التخفيف من العقوبات التي تواجهها تلك المنشآت في الدخول إلى الاقتصاد الرسمي، بما يساعدها، في جملة أمور، على زيادة إمكاناتها الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن، يمكن أن تكون له آثار مفيدة أخرى على المستوى الدولي. وأشار على وجه الخصوص إلى أنّ اعتماد شكل معترف به دولياً لتسجيل المنشآت التجارية يمكن أن يُتوقع منه أن ييسر على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة العاملة في الأسواق الإقليمية التبادل التجاري عبر الحدود، إذ إنّه سيوفّر أساساً دولياً يسهل التعرف عليه للمعاملات التجارية وأن يحول دون وقوع المشاكل التي قد تنشأ بسبب عدم الاعتراف بالشكل التجاري للمنشأة.<sup>(٢)</sup>

(١) للاطلاع على تاريخ تطور هذا الموضوع في جدول أعمال الأونسيترال، انظر الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.80، الفقرات ٢-١٢. وكان موضوعاً المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والإعسار مدرجين في جدول أعمال الفريق العامل الخامس للندوة التي عقدها من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كما أنّهما سيكونان مدرجين في جدول أعمال دورته الخامسة والأربعين التي ستعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/68/17)، الفقرات ٣١٦-٣١٩؛ مذكرة من أمانة الأونسيترال: التمويل البالغ الصغر: هيئة بيئة قانونية تمكينية من أجل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الوثيقة A/CN.9/780، الفقرة ١٠.

٣- وتهدف هذه الورقة<sup>(٣)</sup> إلى تزويد الفريق العامل بمواد تحضيرية لكي يتمكن من البدء في النظر في أول مجال من مجالات تركيز ولايته التي كلفته بها اللجنة والمتعلقة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وهو تبسيط تأسيس المنشآت التجارية وتسجيلها. وسترکز هذه المذكرة على تقديم لمحة عامة عن نظم قانونية مختارة قُننت أشكالاً مبسطة للشركات من أجل الشركات المملوكة لمجموعة صغيرة من الناس، وتوفير مقارنة عامة بين عناصر تلك النظم. وتجدر الإشارة إلى أنه، لأغراض المقارنة، أُدرجت في المناقشة بعض الأشكال المبسطة التي لا تدخل في تعريف الشركات والتي تستند إلى نموذج شركات الأشخاص (partnerships) أكثر من استنادها إلى نموذج الشركات العادية (companies).<sup>(٤)</sup>

## أولاً- الأشكال المبسطة للشركات

٤- تُعتبر الأشكال المبسطة الجديدة للشركات نوعاً جديداً نسبياً من المؤسسات التجارية يهدف إلى الجمع بين أفضل جوانب الشراكات وقوانين الشركات الأكثر تقليدية من أجل

- (3) تستند هذه الورقة كثيراً إلى ورقة أعدت من أجل ندوة عقدتها لجنة الأونسيرال في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (هيئة بيعة قانونية تمكينية من أجل المنشآت الصغرى) أعدتها جوزيف أ. ماك كاري، وإيريك ب. م. فيرمبولن، وبريانكا برينديشيني، عنوانها "A Primer on the Uncorporation"، ونشرها لاحقاً المعهد الأوروبي لإدارة الشركات بوصفها ورقة عمل لقانون بالرقم ٢٠١٣/١٩٨ (آذار/مارس ٢٠١٣)، (وهي متاحة على الموقع الشبكي [http://ssrn.com/abstract\\_id=2200783](http://ssrn.com/abstract_id=2200783)).
- (4) لم تُدرج في هذه الورقة إلا مجموعة مختارة من أشكال المنشآت المبسطة المعتمدة لدى الدول والمعمول بها، وذلك من أجل توضيح الاختلافات المهمة في النهج وإعطاء أمثلة على النظم القانونية المختلفة ومراعاة التنوع الجغرافي، وهي: "Colombia SAS" (Colombia SAS) Ley Número 1258 de 2008؛ وشركة المساهمة المبسطة الفرنسية، بصيغتها المعدلة بموجب القانون رقم ٢٠٠٨-٧٧٦، وقانون تحديث الاقتصاد المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ ("France SAS")؛ والقانون الألماني للشركات ذات المسؤولية المحدودة ("GmbH/UG")؛ وقانون Handelsgesetzbuch الألماني التجاري ("GmbH & Co./KG")؛ وقانون الشركات الهندي لعام ٢٠١٣- الشركات الخاصة والعامة ذات المسؤولية المحدودة ("India LLC")؛ وقانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة الهندي لعام ٢٠٠٨ ("India LLP")؛ وقانون الشركات الياباني (الأجزاء الخامس والسادس والسابع والثامن)، والقانون رقم ٨٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ ("Japan LLC")؛ وقانون الشركات الحدودية النيوزيلندي لعام ٢٠٠٨ (NZLPA)؛ وقانون الشركات النيوزيلندي لعام ١٩٩٣ ("NZ Co")؛ وقانون سنغافورة للشركات الحدودية المسؤولية، الفصل ١٦٣ ألف (التشريع الأصلي ٤٢ لعام ٢٠٠٥)، النسخة المنقحة لعام ٢٠٠٦ (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ("Singapore LLP")؛ وقانون جنوب أفريقيا للشركات لعام ٢٠٠٨ ("S Africa Co")؛ وقانون الشركات التجارية في الإمارات العربية المتحدة، بصيغته المعدلة عام ٢٠١٣ ("UAE Public and Private Joint Stock Co"، "UAE LLC")؛ وقانون المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للشركات ذات المسؤولية المحدودة لعام ٢٠٠٠، الفصل ١٢ ("UK LLP")؛ وقانون الولايات المتحدة (ديلاوير) للشركات ذات المسؤولية المحدودة، الفصل ١٨، قانون ديلاوير ("US LLC Delaware").

توفير أشكال تجارية أكثر مرونة وسهولة للمنشآت بكل أحجامها. وعلى مدى العقدين الماضيين، ازداد الاهتمام ازدياداً كبيراً في العديد من الدول بهذه الأشكال الجديدة والأكثر كفاءة للمنشآت التجارية؛ وسن عدد من الدول أو المجموعات الإقليمية تشريعات أو هي تنظر في سنّها لإنشاء أشكال مبسّطة من المنشآت، على أمل أن تعزّز تلك النظم الجديدة صحة اقتصاداتها من خلال تهيئة الفرص الاستثمارية وزيادة العمالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وفي بعض الدول تهدف هذه الحركة إلى الوفاء باحتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة<sup>(5)</sup> ومنظمي المشاريع والمهنيين، في حين شكّل ذلك في دول أخرى جزءاً من إصلاح أعمّ لإطار قوانين الشركات لديها.

## ألف - النهج المتّبعة إزاء الإصلاح التشريعي

٥ - يبدو أن هناك ثلاثة نهج رئيسية يمكن للدول أتباعها في الإصلاح التشريعي لنظمها الخاصة بقوانين الشركات.<sup>(٦)</sup> ويتمثل النهج الأول الذي يمكن أتباعه في تحديث التشريعات القائمة بشأن الشركات دون مساس بجوهر نظام قانون الشركات. ومن مزايا هذا النهج أنّ الحفاظ على النظام الأساسي القائم يوفر أداة سهلة الاستخدام تزوّد المحامين وأصحاب المصلحة بأحكام مألوفة يمكن التعامل معها. وفضلاً عن ذلك، يراعي هذا النهج تأثير كبير عدد المستعملين (الأثر الشبكي) الذي ينتج من استخدام الشركات القائمة في أيّ ولاية قضائية لشكل سائد من أشكال المنشآت، كما يراعي أثر التعلّم، حيث يقتضي استخدام النظام الجديد قدرًا محدوداً فقط من التعلّم الإضافي.

٦ - والنهج الثاني الذي يمكن أتباعه لإصلاح نظام قانون الشركات في الدولة هو استحداث شكل جديد من أشكال المنشآت التجارية وربطه صراحة بالإطار التقليدي لقانون الشركات. ويمكن أن يتسم هذا النهج أيضاً بمزية الأثر الشبكي وأثر التعلّم، من حيث ارتباطه بالنظام القانوني التقليدي، مع فائدة إضافية هي أنه يمكن أن يوفر نظاماً جديداً ولكن

(5) هناك ورقة عمل أخرى أعدتها الأمانة لدورة الفريق العامل الثانية والعشرين (A/CN.9/WG.I/WP.81)، تبحث أهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي وتتناول العقبات المحدّدة التي تواجهها تلك المنشآت في عملياتها.

(6) انظر عموماً Joseph A. McCahery, Erik P. M. Vermeulen, Masato Hisatake and Jun Saito (2007), "Traditional and Innovative Approaches to Legal Reform: The 'New Company Law'", European Business Organization Law Review, 8, pp. 7-57.

مكملاً وأكثر ملاءمة لمنشآت محدّدة. وعلاوة على ذلك، يمكن سد أيّ ثغرات في النظام الجديد باللجوء إلى الإطار التقليدي لقانون الشركات.

٧- والنهج الثالث الذي يمكن اتّباعه في إصلاح قانون الشركات هو اعتماد نظام قانوني جديد ومبتكر تماماً. وقد يكون لهذا النهج الأخير أكبر أثر ابتكاري، ولكنه يحمل أيضاً في طياته أكبر قدر من التكاليف المحتملة، إذ يجب على المستخدمين أن يتحولوا إلى نظام جديد لا توجد له في البداية أيُّ شبكة راسخة ويتطلب من أصحاب المصلحة قدراً كبيراً من الاستثمار في التعلّم. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن استخدام الإطار التقليدي لقانون الشركات لسد أيّ ثغرات في القانون الجديد، ولن تكون هناك أيُّ مجموعة راسخة من السوابق القانونية توفر اليقين في سد هذه الثغرات.

## باء- المنشآت التجارية التي يمكن أن تستفيد من الأشكال المبسّطة للشركات

٨- ينصبُّ التركيز الرئيسي للأشكال المبسّطة من الشركات على إيجاد أشكال مرنة من المنشآت التجارية يمكن تكييفها لتناسب ما لأنواع معيّنة من الشركات المملوكة لمجموعة صغيرة من الناس (الشركات القليلة المالكين) من احتياجات محدّدة. وبما أنّ متوسط حجم الشركات أخذ في التناقص<sup>(٧)</sup> فإنّ مزيداً من التركيز ينصب على ما للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أهمية لاقتصادات الدول، وعلى إيجاد السياسات والأطر القانونية المناسبة لنجاح هذه المنشآت. وبفضل اعتماد الأشكال المبسّطة للشركات، تسنى بصفة خاصة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن تصبح أكثر قدرة على التنافس مع المنشآت التجارية الأكبر حجماً، حيث أتيح لها ما تتسم به الشركات من سهولة التشغيل والمرونة (مقارنة بالقواعد الإلزامية التي يمكن أن تكون ثقيلة ومعقدة التي كثيراً ما تُشترط في النظم الأكثر تقليدية لتأسيس الشركات)، والمسؤولية المحدودة للشركاء في المنشأة التجارية، والسهولة والبساطة النسبيتين لتأسيس المنشأة وتسجيلها. وهذه الاستفادة القصوى من مزايا هياكل الشركات والشركات تتيح للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي ترغب في إضفاء الطابع الرسمي على أعمالها التجارية طريقة مرنة لتنظيم أعمالها وطريقة ميسورة التكلفة لفصل الموجودات الشخصية عن موجودات المنشأة التجارية.<sup>(٨)</sup> وعلاوة على ما

(7) OECD, Small and Medium Enterprise Outlook, Enterprise, Industry and Services, 2000. انظر أيضاً مذكرة الأمانة A.CN.9/WG.I/WP.81.

(8) تجدر ملاحظة أنّه بينما يحدّد العديد من هذه الأشكال المبسّطة للشركات غرض الكيان المعني على أيّ هدف تجاري مشروع ما، فمن الممكن أيضاً أن يكون لهذه الكيانات هدف اجتماعي وليس تجارياً.

توفره هذه الأشكال المبسطة للشركات من مرونة وحرية تعاقد واسعتين في تقرير طريقة الحوكمة الداخلية للمنشأة التجارية فإنها عادة ما توفر أيضاً أحكاماً مفترضة لسد أي ثغرات قد توجد في القواعد التي يضعها مؤسسو المنشأة التجارية. وقد تكون لتلك الأحكام المفترضة أهمية خاصة لأصحاب الأعمال الصغيرة أو ذوي الخبرات المحدودة.

٩- ومن الأنواع الأخرى من المنشآت التجارية التي يمكن أن تستفيد من أشكال الشركات المبسطة الشركات الأسرية، التي تضطلع بدور اقتصادي هام في العديد من الدول، ولا سيما في الأسواق الناشئة. ويمكن أن يوفر الهيكل غير الرسمي للشركات العائلية آلية لاتخاذ القرارات بفعالية وفي الوقت المناسب، وفهماً عميقاً للسوق المحلية، وعلاقات وثيقة مع الهيئات الرقابية والمسؤولين الحكوميين، وعلاقات أفقية وعمودية قوية مع السوق. ولكن نقاط القوة هذه قد تضعف بمرور الزمن، مع تطور الشركة ونموها. وقد تنشأ مسائل صعبة تتعلق بالحوكمة وإعادة التنظيم عند حدوث تغيرات في الأسرة وفي دورة حياة الشركة على السواء. ومن المرجح أن تكون الشركات الأسرية التي تزدهر أكثر من غيرها هي الشركات التي تتسم بمواصفات مثل وضوح القواعد والمبادئ التوجيهية الخاصة بالحوكمة، كما أن المرونة التي تتسم بها الأشكال المبسطة للشركات وحرية التعاقد التي تتيحها للمنشآت التجارية في تقرير هذه القواعد والمبادئ التوجيهية توفر في كثير من الأحيان حلولاً للمشاكل التي قد تنشأ.

١٠- ويمكن أن تستفيد المشاريع المشتركة أيضاً من الأشكال المبسطة للشركات. فقد سببت أيضاً النظم القانونية غير الملائمة والجامدة مشاكل للمشاريع المشتركة والتحالفات الاستراتيجية، التي غالباً ما تستلزم اتفاقات مفصلة ومبتكرة بقدر كبير. ويمكن أن تعزز المرونة التي تتيحها أشكال المنشآت المبسطة قدرة هذه الأعمال التجارية على النجاح تعزيزاً كبيراً. كما أن الأحكام المفترضة التي كثيراً ما تنطوي عليها الأشكال المبسطة للشركات قد توفر أيضاً بعض المساعدة من حيث سد الثغرات التي ربما توجد في السياق الخاص لاتفاقات المشاريع المشتركة.

١١- ومن المرجح أن تستفيد أيضاً شركات الخدمات المهنية مما تتيحه الأشكال المبسطة للشركات، ولا سيما شكل شركات الأشخاص المحدودة المسؤولية. فبدلاً من الدخول في شركة أشخاص ذات هيكل نمطي يتحمل فيها كل من الشركاء على حدة مسؤولية غير محدودة عن ديون شركة الأشخاص بكاملها، يتزايد اعتماد شركات الخدمات المهنية على أدوات المسؤولية المحدودة لحمايتها. وينطبق ذلك خصوصاً في الحالات التي تتوسع فيها شركات الأشخاص وتتخذ طابعاً دولياً، بحيث يكاد الشركاء أن يكونوا غرباء عن بعضهم البعض ومع ذلك تبقى المسؤولية التي يتحملونها تجاه بعضهم البعض غير محدودة.

## جيم - المسؤولية المحدودة وجوانب التأسيس الأخرى

١٢ - تشكّل الحماية التي توفرها المسؤولية المحدودة، التي تقتصر فيها المسؤولية المالية للشريك أو المستثمر على مبلغ محدد يعادل في العادة قيمة ما يستثمره الشخص في الشركة أو شركة الأشخاص، سمة قياسية في الأشكال المبسّطة للشركات. ويمكن تؤدي المسؤولية المحدودة دوراً حاسماً الأهمية في حالة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، من حيث أنها تتيح لها وسيلة لفصل الموجودات الشخصية عن الموجودات التي تملكها المنشأة، وبذلك تحمي الموجودات الشخصية من التعرّض للأخطار في حال تعثر المنشأة أو دخولها في منازعات قانونية.

١٣ - وتتمثل سمة قياسية أخرى للأشكال المبسّطة للأعمال التجارية في إنشاء كيان قانوني، بحيث يوفر للمؤسسة وجوداً قانونياً، بغض النظر عما إذا كانت المؤسسة من نوع الشركات العادية أو شركات الأشخاص. وتمنح هذه الوضعية لهذا الكيان الحقوق والواجبات القانونية التي يحتاجها ليعمل في إطار نظام قانوني، بما يشمل القدرة على شراء الممتلكات وحيازتها، وإبرام العقود، والتقاضى، والعمل عن طريق وكلاء.

١٤ - ومن السمات الهامة للأشكال المبسّطة من الشركات أنه يمكن في العادة أن ينشئها عدد قليل جداً من المؤسسين، وهي لذلك مناسبة بصفة خاصة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فعادة ما تقتضي أشكال المنشآت التي من نوع شركة الأشخاص، بما في ذلك شركة الأشخاص المحدودة المسؤولية (LLP) في الهند ونيوزيلندا وسنغافورة والمملكة المتحدة، اشتراك شخصين أو أكثر في تأسيس المنشأة. وفي المقابل، تقبل الأشكال المبسّطة للشركات، بما في ذلك شركات المساهمة المبسّطة (SAS) في فرنسا وكولومبيا، والشركات المحدودة المسؤولية (LLC) في اليابان والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، ونظم أخرى من قوانين الشركات، الكيانات المملوكة لفرد واحد.

١٥ - وإضافة إلى ذلك، فإن تأسيس كل شكل من هذه الأشكال المبسّطة للمنشآت سهل للغاية، ويمكن أن يتم من خلال تسجيل وثائق مبسّطة لدى السلطة المعنية - بما في ذلك، في بعض الحالات، التسجيل السهل بالاتصال الحاسوبي المباشر. كما أن تكلفة تأسيس هذه المنشآت أو تسجيلها منخفضة جداً على وجه العموم.



١٦- فعلى سبيل المثال، يمكن بسهولة تأسيس شركة محدودة المسؤولية LLP في الهند<sup>(٩)</sup> وشركة مساهمة مبسّطة SAS في كولومبيا بالاتصال الحاسوبي المباشر. وبموجب نظام شركات المساهمة المبسّطة الجديد في كولومبيا، يمكن للأطراف التجارية أن تنشئ شركة من ذلك النوع. بملاء استمارة تسجيل وإيداعها لدى غرفة التجارة، في حين يتطلب إنشاء الأشكال التقليدية من الشركات الوفاء بشروط معقدة وتستهلك الوقت (بما في ذلك وجود حد أدنى لعدد المساهمين وتعيين مراجعين ماليين). وقد أتاح التشريع المبسّط قيام غرفة التجارة بتصميم نظام بالاتصال الحاسوبي المباشر بغرض تيسير تسجيل شركات المساهمة المبسّطة الجديدة باستخدام ذلك النظام. ويمكن أن تستغرق عملية تأسيس شركة مساهمة مبسّطة بالاتصال الحاسوبي المباشر أقل من ساعتين.<sup>(١٠)</sup>

١٧- ومن المهم أن الأشكال المبسّطة للشركات لا تشمل عادة على شرط توفر حد أدنى من رأس المال، أو لا تشترط سوى مبلغ اسمي، وبذلك تتيح إمكانية إضفاء الصفة النظامية لمنظمي مشاريع أصغر كثيرا ولمنشآت أصغر كثيرا.

١٨- وفيما يتعلق بقواعد إقرار الذمة المالية للأشكال المبسّطة للشركات، يوجد بعض التنوع في الشروط التي تتطلبها النظم المختارة الخاضعة للدراسة في هذه الورقة، وهو ما يبيّنه الجدولان التاليان:

(9) بموجب القانون الهندي لشركات المسؤولية المحدودة LLP، يجب على الشركاء المحدّدين تقديم طلب للحصول على رقم تعريف خاص بكل شريك وشهادة توقيع رقمية له. وبعد التسجيل، يتم التحقق من الاسم التجاري وتُستكمل عملية تأسيس الشركة عند دفع رسوم التسجيل بواسطة بطاقة ائتمانية. ويوفر الموقع الشبكي أيضا المساعدة في صياغة اتفاق شركة المسؤولية المحدودة LLP وفي تسجيلها.

(10) تفرض غرفة التجارة في بوغوتا إجراء عملية بسيطة من ست خطوات وهي: '١' إنشاء حساب، ويشمل ذلك تقديم طلب للحصول على اسم تجاري ورقم تعريف ضريبي للشركة؛ '٢' إدراج مواد نظام الشركة الأساسي (تتاح مواد نموذجية للتسجيل بالعملية)؛ '٣' الدفع بالاتصال الحاسوبي المباشر؛ '٤' تقديم طلب للحصول على توقيع رقمي؛ '٥' التوقيع رقمياً على وثائق الشركة؛ '٦' قيام غرفة التجارة بدراسة الوثائق.

## جوانب التأسيس

البلد	كولومبيا	فرنسا	ألمانيا	ألمانيا	الهند	الهند	اليابان	نيوزيلندا
نوع الشركة	SAS (شركة مساهمة مبسطة)	SAS (شركة مساهمة مبسطة)	GmbH/UG (شركة مسؤولة/مشروع تجاري) <sup>(11)</sup>	GmbH&Co. KG (شركة أشخاص محدودة المسؤولية وشركة خاصة محدودة المسؤولية) <sup>(12)</sup>	Pvt Ltd and Ltd Co (شركة خاصة محدودة المسؤولية وشركة عامة محدودة المسؤولية)	LLP (شركة أشخاص محدودة المسؤولية)	LLC (شركة محدودة مسؤولية)	LP (شركة أشخاص محدودة المسؤولية)
التشريعات	القانون رقم ١٢٥٨ لعام ٢٠٠٨	قانون تحديث الاقتصاد، ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨	القانون الألماني للشركات المصغرة المحدودة المسؤولية (Mini-GmbHG) (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)	القانون التجاري الألماني (Handelsgesetzbuch) لعام ٢٠١٣	قانون الشركات لعام ٢٠١٣	قانون شركات الأشخاص المحدودة المسؤولية، لعام ٢٠٠٨	قانون الشركات (الأبواب الخامس والسادس والسابع والثامن)، القانون رقم ٨٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥	قانون شركات الأشخاص المحدودة لعام ٢٠٠٨
الشخصية القانونية	نعم	نعم	نعم	لا، ولكن لها سمات من الشخصية القانونية <sup>(13)</sup>	نعم	نعم	نعم	نعم
المسؤولية المحدودة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم، باستثناء الشريك العام (GP)

- (11) يمكن أن تؤسس أيضاً شركة من نوع GmbH بمحد أدنى من رأس المال يقل عن ٢٥٠٠٠ يورو، ويمكن للشركة في هذه الحالة أن تقرر الحد الأدنى من رأس المال الخاص بها (من ١ يورو إلى ٩٩٩ يورو) ولكن تلك الشركة لا يمكنها أن تستخدم مختصر GmbH بل يجب عليها استخدام المختصر UG (مشروع تجاري/Unternehmergeellschaft) وهذا يوضح بشفافية أن هذه الشركة تأسست دون الوفاء بشرط الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه بشأن الشركات التي من نوع GmbH. ويجب تسديد الحد الأدنى من رأس المال المعلن بالكامل قبل التسجيل، ولا يُسمح بالمساهمات العينية. وعلاوة على ذلك فإن الشركة من نوع UG ملزمة بالإبقاء على ٢٥ في المائة من إيراداتها السنوية كاحتياطي قانوني إلى أن تبلغ الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لشركة من نوع GmbH ٢٥٠٠٠ يورو). وعلى الرغم من أنه يمكن للشركة أن تبقى من نوع UG فإن هذا ليس الهدف من هذا التنظيم؛ ومن ثم فإن شركات UG لا تُعتبر شكلاً مستقلاً من أشكال الشركات التجارية، بل مجرد شكل مؤقت وانتقالي للشركات التي من نوع GmbH.
- (12) شركة الأشخاص المحدودة مع وجود شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة كشريك عام (GmbH&Co. KG) هي بدعة قانونية وضريبية ألمانية. وهي تجمع بين المزايا التي تمنحها شركة الأشخاص واستبعاد المسؤولية الذي تتيحه الشركة الخاصة ذات المسؤولية المحدودة. وتبين الأسباب التي تدفع المساهمين إلى الحد من مسؤولية شركة الأشخاص، ولكن تركيز البدعة الألمانية ينصب أساساً على الحد من مسؤولية الشركاء.
- (13) يجوز لشركة الأشخاص المحدودة أن تكتسب حقوقاً وتحمل التزامات باسمها الخاص، ويجوز لها حيازة الممتلكات وغيرها من الحقوق العينية في الممتلكات غير المنقولة، ويجوز لها التقاضي.

البلد	كولومبيا	فرنسا	ألمانيا	ألمانيا	الهند	الهند	اليابان	نيوزيلندا
<b>البيانات المالية</b>	يجب أن يوافق المساهمون على البيانات المالية والحسابات السنوية (المادة 37)	يجب على الأطراف نشر الحسابات السنوية	البيانات المالية السنوية إلزامية (المادة 238) <sup>(١٤)</sup>	البيانات المالية السنوية إلزامية (البند 129) <sup>(١٥)</sup>	يجب تقديم بيان بالعامات السنوية (البند 34)	يجب تقديم بيان بالعامات السنوية (البند 34)	يجب للاعضاء الاطلاع على البيانات المالية	البيانات المالية السنوية إلزامية، والشريك العام مسؤول عن إعدادها
<b>التأسيس</b>	تودع وثيقة التأسيس في السجل التجاري بالاتصال الحاسوبي المباشر (المادة 5)	التسجيل في المحكمة التجارية	لدى تسجيل الشركة في السجل التجاري، تدفع الشركة ما يصل إلى 25 في المائة من الحد الأدنى لرأس المال، وتقدم مستندات تأسيسها وقائمة بالمساهمين وتقييما متحققا منه للمساهمات العينية (المادتان 7 و 8)	تؤسس الشركة من نوع GmbH&Co KG بإبرام اتفاق شركة أشخاص في السجل التجاري، وهو تسجيل إلزامي ولكنه لا ينشئ شركة الأشخاص متحققا منه للمساهمات العينية (المادتان 7 و 8)	التسجيل بالاتصال الحاسوبي المباشر القانوني	التسجيل بالاتصال الحاسوبي المباشر القانوني	التسجيل لدى أمين السجل بإيداع اتفاق شركة الأشخاص (البند 2، البنود 9 و 52)	التسجيل لدى أمين السجل بإيداع اتفاق شركة الأشخاص (البند 2، البنود 9 و 52)
<b>عدد المؤسسين</b>	مؤسس واحد أو أكثر (المادة 1)	مؤسس واحد أو أكثر (المادة L227-1)	مؤسس واحد أو أكثر (الشركة التي من نوع GmbH هي الشريك العام) ويمكنه في الوقت نفسه أن يكون المساهم الوحيد في الشركة التي من نوع GmbH/GP	مؤسس واحد أو أكثر، شركة الشخص الواحد (البند 3 (1)) <sup>(١٦)</sup>	مؤسس أو أكثر، ولكن يجوز أن يكون هناك شريك واحد لمدة 6 أشهر (البند 6)	مؤسس أو أكثر، ولكن يجوز أن يكون هناك شريك واحد لمدة 6 أشهر (البند 6)	شخص واحد أو أكثر	على الأقل شريك عام واحد وشريك محدود المسؤولية واحد (البند 2، المادة 8)

(14) بما أن الشريك العام ليس شخصاً طبيعياً، فإن شركة الأشخاص يجب أن تمتثل لشروط أعلى من شروط تقديم التقارير المالية (البند 264 ألف)، علاوة على نشر البيانات المالية في الجريدة الاتحادية.

(15) في حال ملكية الشركة لشخص واحد، يجب أن يوقع على البيانات المالية أمين الشركة أو مديرها (البند 134 (1)).

(16) ينص قانون الشركات الجديد لعام 2013 على شكل جديد من أشكال الشركات الخاصة، فقد بدأ العمل بشركات الشخص الواحد التي قد لا يكون فيها سوى مدير واحد ومساهم واحد. وكان قانون عام 1956 يشترط وجود مساهمين اثنين ومديرين اثنين على الأقل في حالة الشركات الخاصة.

البلد	نيوزيلندا	سنغافورة	جنوب أفريقيا	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
نوع الشركة	شركة (خاصة)	LLP (شركة أشخاص محدودة المسؤولية)	Pty Ltd (شركة مالكة محدودة المسؤولية)	LLC (شركة ذات مسؤولية محدودة)	شركة (مساهمة عامة) <sup>(١٧)</sup>	شركة (مساهمة خاصة)	LLP (شركة أشخاص محدودة المسؤولية)	LLC (شركة محدودة المسؤولية) (ديلاوير)
التشريعات	قانون الشركات لعام ١٩٩٣	قانون شركات الأشخاص المحدودة المسؤولية لعام ٢٠٠٦	قانون الشركات لعام ٢٠٠٨ (بدأ تنفيذ في أيار/مايو ٢٠١١)	قانون الشركات التجارية رقم ٨ لعام ١٩٨٤، في الإمارات العربية المتحدة <sup>(١٨)</sup>	قانون الشركات التجارية رقم ٨ لعام ١٩٨٤، في الإمارات العربية المتحدة	قانون شركات الأشخاص المحدودة المسؤولية لعام ٢٠٠٠	قانون شركات الأشخاص المحدودة المسؤولية لعام ٢٠٠٠	قانون الولايات المتحدة (ديلاوير) للشركات المحدودة المسؤولية
الشخصية القانونية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
المسؤولية محدودة	نعم	نعم ولكن هناك حكم بشأن حق استعادة الأموال قبل الإعسار	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
البيانات المالية	الترام بإعداد تقارير سنوية، باستثناء الشركات غير العاملة، الباب ٢، البنود (٢١١-٢٠٨)	يجب الاحتفاظ ببيانات الحسابات والسجلات الأخرى لمدة خمس سنوات (المادة ٢٥)	البيانات المالية السنوية الإلزامية، ولا يُشترط إجراء مراجعة للحسابات وتقارير سنوية <sup>(١٩)</sup>	يُشترط على الشركات إعداد بيانات مالية وتقارير سنوية <sup>(٢٣٨)</sup>	ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية (المادة ٢٣٨)	باستثناء الأحكام المتعلقة بإصدار أسهم عامة وسندات دين، تنطبق على شركة المساهمة الخاصة الأحكام التي تنظم عمل شركات المساهمة العامة	يجب إيداع بيان سنوي والحسابات القانونية السنوية (البند ٧ من اللائحة)	يجب للأعضاء على الاطلاع على البيانات المالية، ولا ضرورة لنشر البيانات (المادة ١٨-٣٠٥)
التأسيس	يتم بعد أن يسجل أمين السجل طلب التأسيس، ولا حاجة لوثيقة التأسيس (الباب ٢، البنود ١١-١٣)	التسجيل بالاتصال الحاسوبي المباشر في سجل شركات الأشخاص ذات المسؤولية المحدودة (البند ٤٢)	بواسطة عقد تأسيس الشركة، وهو اتفاق منفصل (مذكورة التأسيس ووثيقة التأسيس)	مذكورة التأسيس ووثيقة التأسيس (المواد ٦٤-٩٤)	التأسيس لدى دائرة الشركات (البنود ٣ و ٢)	التأسيس لدى دائرة الشركات (البنود ٣ و ٢)	شهادة تأسيس بسيطة تودع لدى وزارة الخارجية (المادة ١٨-٢٠١)	
عدد المؤسسين	شخص واحد أو أكثر	شخص واحد أو أكثر، ولكن من الممكن أن يكون هناك شريك واحد لمدة سنتين (المادة ٢٢)	شخص واحد أو أكثر	شخص واحد أو أكثر	شخص واحد أو أكثر	شخص واحد أو أكثر	شخص واحد أو أكثر	شخص واحد أو أكثر (المادة ١٠١ (٦))

(17) الكيانات التجارية الأخرى التي ينظمها قانون الشركات في الإمارات العربية المتحدة هي التالية: شركة التضامن العامة، وشركة التوصية البسيطة المحدودة، وشركة المحاصة، وشركة المساهمة العامة، وشركة المساهمة الخاصة، وشركة التوصية بالأسهم. وباستثناء شركات المساهمة العامة والمحاصة، لا يشيع استخدام معظم تلك الهياكل.

(18) قانون الشركات التجارية في الإمارات العربية المتحدة هو التشريع الرئيسي الذي ينظم إنشاء الشركات وتنفيذ الأعمال التجارية في الإمارات العربية المتحدة. والشركات ذات المسؤولية المحدودة LLCs هي حالياً شكل المؤسسات الأكثر شيوعاً الذي يستخدمه المستثمرون الأجانب في الإمارات العربية المتحدة. وينظم قانون الشركات التجارية شروط وإجراءات تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة. ولم تتوفر نسخة من القانون؛ ولذلك تستند جميع المعلومات إلى التقارير المتاحة للعموم التي نشرت بعد إصلاح قانون الشركات الحالي في أيار/مايو ٢٠١٣.

(19) انظر عموماً الموقع التالي: <http://www.tamimi.com/en/magazine/law-update/section-5/july-august-2/the-new-uae-commercial-companies-law-a-comparative-view.html>

البلد	نيوزيلندا	سنغافورة	جنوب أفريقيا	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
				مساهماً كحد أقصى (المادتان ٤ و٢١٨)، وفي قانون الشركات التجارية الجديد، شخص واحد أو أكثر (المادة ٧١) <sup>(٢٠)</sup>	قانون الشركات التجارية الجديد على الأقل ٥ أشخاص أو أكثر (المادة ١٠٧) <sup>(٢١)</sup>	قانون الشركات التجارية الجديد - شخص واحد أو أكثر (المادتان ٢٥٥ و٢٥٦) <sup>(٢٢)</sup>		

## دال - الحوكمة الداخلية

١٩ - تمنح أشكال المنشآت التجارية المبسطة التي من نوع الشراكات وضعية الكيان القانوني للعلاقات التجارية، كما توفر إطاراً واضحاً وبسيطاً للجهات الفاعلة الاقتصادية التي تقرر إيجاد هيكل ملكية مشتركة. ومن الواضح أيضاً أن المنشأة ذاتها هي التي تملك الموجودات الخاصة بالمنشأة، ما لم ينص اتفاق التشغيل المبرم بين الشركاء في المنشأة على خلاف ذلك. كما أن للشركاء سيطرة مشتركة على رأس مال المنشأة، وهم يتقاسمون أرباح المنشأة وخسائرها بالتساوي في حال عدم وجود حكم بغير ذلك.

٢٠ - وفي المقابل، فإن "قاعدة التقاسم المتساوي" للأرباح والخسائر لا تناسب جيداً الأعمال التجارية التي لا تربط الشركاء التجاريين فيها علاقةً أسريةً أو معرفةً قديمةً. وقد لا يكون هذا النهج مناسباً أيضاً في الحالات التي يساهم فيها مؤسسو المنشأة بمبالغ غير متساوية من رأس المال، وعندما تختلف مستويات مهاراتهم وأنواعها، وعندما لا يتلقون معلومات متماثلة. وكما يلاحظ في الجدول الوارد أدناه فإن الأشكال المبسطة من الأعمال التجارية تتضمن في العادة قاعدة مفترضة تختلف عن "قاعدة التقاسم المتساوي"، من أجل استيعاب هذا السياق المختلف.

٢١ - وفي كل من الحالات التي هي من نوع شركات الأشخاص والتي يتناولها الجدول التالي، تتاح حرية تعاقد واسعة بشأن إبرام اتفاق التشغيل، وإن كانت بعض الولايات القضائية تشترط إدراج بعض القواعد الإلزامية في الاتفاق. وعموماً، فإن شكل المنشآت التجارية المختلطة من نوع شركات الأشخاص ينشئ هيكل ملكية يوفر للمالكين حقوقاً

(20) ينص قانون الشركات التجارية الجديد، للمرة الأولى، على مفهوم شركة الشخص الواحد أو شركة المؤسس الوحيد. وينطبق ذلك على شركات المساهمة الخاصة والشركات المحدودة المسؤولة.

(21) يمكن لخمسة مؤسسين كحد أدنى أن يؤسسوا شركة مساهمة عامة، غير أن القانون القديم كان يشترط ١٠ مؤسسين على الأقل.

(22) بموجب القانون الجديد، يُخفّض عدد الأعضاء المؤسسين من ثلاثة إلى اثنين، ونص أيضاً على أنه بإمكان شخص واحد فقط تأسيس شركة مساهمة خاصة.

مشتركة في الإدارة والسيطرة. وعادة ما يتطلب اتخاذ القرارات الهامة، مثل التعديلات المدخلة على عقد شركة الأشخاص، موافقة جميع الشركاء، ما لم يوجد اتفاق على خلاف ذلك. بيد أن المسائل التي تنشأ في سير الأعمال العادي كثيراً ما أُنيت فيها بغالبية الشركاء، ولكل شريك، بوصفه وكيلاً للمنشأة، صلاحية إلزام شركة الأشخاص بتعاملات مع أطراف ثالثة، ما لم يوجد حكم بخلاف ذلك.

٢٢- بيد أن هذه المسائل قد تُعالج بطريقة مختلفة إلى حد ما في حالة الشكل المبسط للمنشآت التجارية التي من نوع الشركات. فبينما توجد أيضاً في هذه الحالة حرية تعاقد عامة مع وجود بعض القواعد الإلزامية، عادة ما يتطلب الهيكل الإداري للمنشأة التجارية مستوى من الفصل بين ملكية المنشأة والسيطرة عليها أعلى من المستوى المطلوب في حالة المنشآت التي من نوع شركات الأشخاص. وفي هذا الهيكل المختلف للإدارة والسيطرة يقوم الأعضاء بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ويشاركون في قرارات أساسية معينة، في حين يضع أعضاء مجلس الإدارة السياسات ويختارون المديرين ويضطلعون بوظائف رقابية ويعملون بصفة وكلاء للشركة.

٢٣- وقد يتطلب هذا النهج المختلف إزاء الهيكل الإداري في حالة المنشآت التجارية التي من نوع الشركات وضع قواعد حوكمة داخلية أكثر تفصيلاً. وبما أن حائزي غالبية الأسهم ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة، وبذلك يمكنهم السيطرة على الإدارة، فإن حائزي أقلية الأسهم قد يكونون في هذه الحالة معرضين بوجه خاص للاستغلال، وقد يلزم وضع قواعد تضمن حماية مصالح الأقلية. ويمكن تحقيق ذلك باستخدام فئات مختلفة من حملة الأسهم تكون لهم حقوق تصويت متطابقة ولكن يمكنهم أن يصوتوا تصويتاً منفصلاً، في شكل فئات، لانتخاب أعداد محددة من أعضاء مجلس الإدارة. ويمكن أن يمثل التصويت الجماعي نهجاً بديلاً، بحيث يمكن للأقلية أن تدلي بجميع أصواتها لصالح مرشح واحد لمجلس الإدارة. غير أن أفضل آلية لردع السلوك الانتهازي قد تكون فرض واجبات ائتمانية (fiduciary duties)، سيجري تناولها بالتفصيل لاحقاً.

## الحوكمة الداخلية

البلد	كولومبيا	فرنسا	ألمانيا	ألمانيا	الهند	الهند	اليابان	نيوزيلندا
نوع الشركة	SAS (شركة مساهمة مبسطة)	SAS (شركة مساهمة مبسطة)	GmbH/UG (شركة محدودة المسؤولية/مشروع تجاري)	GmbH&Co. KG (شركة أشخاص محدودة المسؤولية وشركة خاصة محدودة المسؤولية)	Pvt Ltd and Ltd Co (Public) (شركة خاصة محدودة المسؤولية وشركة عامة محدودة المسؤولية)	LLP (شركة أشخاص محدودة المسؤولية)	LLC (شركة محدودة المسؤولية)	LP (شركة أشخاص محدودة المسؤولية)
الحوكمة	مرنة؛ يمكن لحائزي الأسهم إدارة الشركة على نحو مباشر (المادة ١٧)	يحق للأطراف البت بشأن الهيكل الإداري، ويجب أن يكون هناك "رئيس" المادتان L227-6 و L227-9	مدير واحد على الأقل. وفي حال وجود عدد أكبر من المديرين، يجب عليهم العمل بطريقة جماعية ما لم يرد في النظام الأساسي خلاف ذلك (المادة ٣٥) ويجب على الشركة التي لديها ٥٠٠ موظف أو أكثر أن تكون لها هيئة إشرافية (المادة ٥٢)	يتولى الشريك العام إدارة الشركة (المادة ١٦٤)	يُعيّن حائزو أقلية الأسهم مديريين مستقلين	مديرون من الأعضاء، ما لم ينص الاتفاق على خلاف ذلك (البند ٢٣ والجدول الأول)	مرنة	تحوّل للشريك العام (الشركاء العامين) صلاحية الإدارة. ولا يجوز للشريك المحدود المسؤولية أن يشارك في الإدارة
الحقوق المالية	إذا لم يوجد اتفاق (فئات خاصة من الأسهم)، يجري التقاسم بالتناسب مع حيازة الأسهم (المادة ١٠)	إذا لم يوجد اتفاق، يجري التقاسم بالتناسب مع مساهمة العضو (المادة L227-9)	يتناسب توزيع الأرباح على حائزي الأسهم مع عدد أسهمهم، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك (المادة ٢٩)	توزع الأرباح بالتناسب، ما لم ينص عقد شركة حائزي الأسهم على خلاف ذلك	ينظم عقد التأسيس عملية توزيع الأرباح على حائزي الأسهم	إذا لم يوجد اتفاق، تنطبق حقوق التقاسم المتساوي (البند ٢٣ والجدول الأول)	إذا لم يوجد اتفاق، يتناسب التقاسم مع الحصة من رأس المال السهمي	يجب النص في عقد شركة الأشخاص على تقاسم الأرباح.
حرية التعاقد	نعم، ولكن مع بعض القواعد الإلزامية	نعم، ولكن مع بعض القواعد الإلزامية	نعم، ولكن بعض القواعد الإلزامية	نعم، ولكن هناك قواعد إلزامية	نعم، ولكن مع بعض القواعد الإلزامية (البند ٢٣)	نعم، ولكن مع بعض القواعد الإلزامية	نعم، ولكن مع بعض القواعد الإلزامية	نعم، مع بعض الأحكام الإلزامية (الباب ٢، البند ٩)
قابلية المصالح للتحويل	نعم، ويمكن فرض قيود عن طريق التعاقد (المادتان ١٤ و ١٣)	قابلية تحويل مقيدة	يمكن تحويل المصالح عند تعديل اتفاق شركة الأشخاص. ويجب تسجيل التحويل لدى السجل التجاري	قابلية مطلقة للتحويل. وأي ترتيب بين شخصين أو أكثر فيما يتعلق بتحويل المصالح يجب إنفاذ بوصفه عقداً	في حالة اتفاق شركة الأشخاص المحدودة المسؤولية (LLP) - القاعدة الاحتياطية هي: إحالة الحقوق المالية (البند ٤٢)	تلزم موافقة الأعضاء بالإجماع	قابلية مطلقة للتحويل إلى شريك آخر وقابلة للتحويل إلى أي شخص آخر عند الموافقة بقرار من شركة الأشخاص (الباب ٢، البند ٣٨)	قابلية مطلقة للتحويل إلى شريك آخر وقابلة للتحويل إلى أي شخص آخر عند الموافقة بقرار من شركة الأشخاص (الباب ٢، البند ٣٨)

البلد	نيوزيلندا	سنغافورة	جنوب أفريقيا	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
نوع الشركة	شركة (خاصة)	LLP (شركة أشخاص محدودة المسؤولية)	Pty Ltd (شركة مالكة محدودة المسؤولية)	LLC (شركة محدودة المسؤولية)	شركة (مساهمة عامة)	شركة (مساهمة خاصة)	LLP (شركة أشخاص محدودة المسؤولية)	LLC (شركة محدودة المسؤولية)
الحكومة	مرنة، ويمكن تحويل صلاحيات الإدارة مباشرة لحائزي الأسهم (الباب ٨، البند ١٢٦)	مديرون من الأعضاء، ما لم ينص العقد على خلاف ذلك (البند ١٠ والجدول الأول)	مرنة؛ يجوز لحائزي الأسهم إدارة الشركة مباشرة (الفصل ٢، الباب ٥٧)	يتولاها المديرون <sup>(٢٣)</sup> بواسطة هيكل مجلس إدارة	بواسطة مديرين خاضعين لقواعد إدارة الشركات	بواسطة مديرين أعضاء، ما لم ينص على خلاف ذلك. أعضاء يعينون على نحو إلزامي (البند 7 من اللائحة التنظيمية)	بواسطة مديرين من الأعضاء، ما لم ينص في العقد على خلاف ذلك (المادة ٤٠٢-١٨)	بواسطة مديرين من الأعضاء، ما لم ينص في العقد على خلاف ذلك (المادة ٤٠٢-١٨)
الحقوق المالية	توزع الأرباح بالتناسب مع الأسهم (الباب ٦، البند ٥٣)	إذا لم يوجد اتفاق، يتم التقاسم بالتناسب مع الحصة من رأس المال السهمي (الجدول الأول)	ينظم عقد التأسيس عملية توزيع الأرباح على حائزي الأسهم، وإلا فإن التوزيع يتم بالتناسب مع مساهمتهم	تنظم مذكرة التأسيس عملية توزيع الأرباح على حائزي الأسهم، وإلا فإن التوزيع يتم بالتناسب مع عدد أسهمهم (المادة ١٩ والمادة ٢٢٧)	تنظم مذكرة التأسيس توزيع الأرباح على حائزي الأسهم	تنظم مذكرة التأسيس توزيع الأرباح على حائزي الأسهم	إذا لم يوجد اتفاق، تنطبق حقوق التقاسم المتساوي (البند ٧ من اللائحة التنظيمية)	إذا لم يوجد اتفاق، توزع الأرباح والخسائر على أساس القيمة المتفق عليها (المادة ٥٠٣-١٨)
حرية التعاقد	نعم، ولكن هناك العديد من القواعد الإلزامية (الباب ٥، البند ٣١)	نعم، ولكن هناك العديد من الأحكام غير القابلة للتغيير	نعم، ولكن هناك قواعد إلزامية	نعم، ولكن بموجب القانون الاتحادي	نعم، ولكن بموجب القانون الاتحادي	نعم، ولكن بموجب القانون الاتحادي	نعم، ولكن مع بعض القواعد الإلزامية (البند ١٨-١١٠١)	نعم، الحرية المطلقة (البند ١٨-١١٠١)
قابلية المصالح للتحويل	يمكن تحويل الأسهم، ما لم ينص نظام الشركة على خلاف ذلك (الباب ٦، البند ٣٩)	في حالة عقد شركة الأشخاص المحدودة المسؤولية -القاعدة (LLP) -الاحتياطية هي: إحالة الحقوق المالية (البند ١٣)	يجب أن تقيّد مذكرة التأسيس القابلة للتحويل، ويجب أن تحظر عرض أسهم الشركة على الجمهور	دون قيود (باستثناء ما يرد في المادتين ٤ و ٢١٨)	دون قيود (إلا في حالة فرض فترة منع حسبما ينص عليه قانون الشركات التجارية)	دون قيود فيما بين المؤسسين (في الحالات الأخرى، وفقاً للمادتين ٢١٦ و ٢١٧)	قابلية تحويل مقيدة	نعم، ولكن يمكن فرض قيود في العقد (المادة ٧٠٢-١٨)

## هاء - الواجبات الائتمانية

٢٤ - عادة ما تكون الواجبات الائتمانية معايير أداء مفتوحة. وكثيراً ما تُقسّم إلى ما يلي: '١' واجب الحرص والولاء؛ '٢' واجب الإفصاح عن المعلومات؛ '٣' واجب استبعاد

(23). بموجب قانون الشركات التجارية الجديد، يجوز للشركات أن تعين مديراً واحداً أو أكثر، ولا يضع القانون حداً أقصى لعدد المديرين (المادة ٨٣). غير أنه بموجب القانون القديم كان الحد الأقصى لعدد المديرين خمسة.



التعامل الذي يحقق منفعة ذاتية، واستخدام الموجودات التجارية لأغراض شخصية، واحتلاس فرص المشاريع، والتنافس مع المنشأة؛<sup>٤٤</sup> واجب حسن النية والتعامل المنصف.

٢٥- وتوفّر الواجبات الائتمانية حماية من سعي المديرين إلى تحقيق مصلحة شخصية أو من السلوك المفرط الإهمال من جانبهم. بيد أنه لا يمكن استخدام الواجبات الائتمانية لتحقيق انضباط المديرين الإداريين (directors) في أداء مهامهم الرسمية، ومن ثم إخضاع تقديرهم التجاري للانتقاد بعد وقوع تصرفاتهم. وتجدر أيضاً ملاحظة أنه لم يتضح بعد في معظم الحالات<sup>(٢٤)</sup> ما إذا كان على الأعضاء أو الشركاء في الأشكال المبسّطة للشركات واجب ائتماني تجاه بعضهم البعض.

### الواجبات الائتمانية

البلد	كولومبيا	فرنسا	ألمانيا	ألمانيا	الهند	الهند	اليابان	نيوزيلندا
نوع الشركة	شركة مساهمة مبسّطة	شركة مساهمة مبسّطة	شركة مساهمة	شركة مساهمة	شركة مساهمة	شركة مساهمة	شركة مساهمة	شركة أشخاص محدودة
الواجبات الائتمانية	حكم بشأن 'إساءة استعمال الحقوق' (المادة ٤٣)	حسن النية - ويجوز أن تتضمن وثائق التأسيس واجبات أكثر تفصيلاً (المادتان L227-8)	على المدير أن يراعي في تصرفاته واجب حرص مكافئ لواجب حرص رجل الأعمال الحصيف (المادة ٤٣)	إطلاع الشركاء المحدودي المسؤولية على السجلات المالية للشراكة (المادة ١٦٦)	على المديرين المتصرفوا بحسن نية ومراعاة مصالح الشركة على أفضل وجه (المادة ١٦٦)	تحدّد بالاتفاق - يوجد حكم احتياطي في الجدول الأول وهو: الإفصاح وعدم المنافسة	حسن النية	التزامات ائتمانية محدّدة للشركاء العامين (الباب الثاني، البند ٤٩)

(24) يوضّح قانون المسؤولية المحدودة الموحد المنقّح لعام ٢٠٠٦ في الولايات المتحدة قدرة الأعضاء على تحديد واجبات الولاء والحرص تجاه بعضهم البعض وتجاه الشركة ذات المسؤولية المحدودة وعلى الحد من هذه الواجبات. وبالمثل، تُجيز المادة ١٠٢ (ب) (٧) من قانون الشركات العام في ديلاوير أن يتضمّن النظام الأساسي حكماً يلغي المسؤولية الشخصية لأيّ مدير إداري تجاه الشركة أو تجاه حملة أسهمها أو يحد من تلك المسؤولية فيما يخص التعويض النقدي عن مخالفة الواجب الائتماني للمدير الإداري، بشرط استيفاء أمور من بينها ألا يلغي هذا الحكم أو يحد من مسؤولية المدير الإداري عما يلي: '١' أيّ إخلال بواجب المدير الإداري في الولاء للشركة أو حملة أسهمها؛ '٢' القيام بفعل أو الامتناع عن القيام به بغير حسن النية أو بما ينطوي على سوء تصرف متعمّد أو على انتهاك القانون عن علم؛ '٣' أيّ معاملات استمد منها المدير الإداري مصلحة شخصية غير مشروعة. وقد تكون هذه الأنواع من الأحكام مفيدة في حالة الكيانات التجارية القليلة المالكين، حيث أنّها تسمح للأطراف بالخروج عن أيّ إطار قانوني جامد، وهو ما قد لا يكون ضرورياً في جميع سياقات الأعمال التجارية، مع اشتراط حماية مناسبة للأعمال التجارية وحملة الأسهم والأطراف الثالثة في الوقت نفسه.

البلد	نيوزيلندا	سنغافورة	جنوب أفريقيا	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
نوع الشركة	شركة (خاصة)	شركة أشخاص محدودة المسؤولية	شركة مالكة محدودة المسؤولية	شركة محدودة المسؤولية	شركة (مساهمة عامة)	شركة (مساهمة خاصة)	شركة أشخاص محدودة المسؤولية	شركة محدودة المسؤولية (ديلاوير)
الواجبات الائتمانية	يجب أن يراعي المديرون الإداريون في تصرفاتهم مصالح الشركة على أفضل وجه	تحدّد بالاتفاق - يوجد حكم احتياطي في الجدول الأول وهو: الإفصاح وعدم المنافسة	يتعين على المديرين الإداريين التصرف بحسن نية ولغرض سليم مع مراعاة مصالح الشركة على أفضل وجه	يجب على المديرين الإداريين التصرف بحسن نية ومع مراعاة مصالح الشركة على أفضل وجه <sup>(٢٥)</sup>	يجب على المديرين الإداريين التصرف بحسن نية ومع مراعاة مصالح الشركة على أفضل وجه (المادتان ٢١ و ٢٢)	يجب على المديرين الإداريين التصرف بحسن نية ومع مراعاة مصالح الشركة على أفضل وجه (المادتان ٧ و ٢٢)	واجبات احتياطية محدّدة (الوائح التنظيمية، البند ١٨ - ٣٠٥)	الإطلاع على المعلومات والسجلات (البند ١٨ - ٣٠٥)

## واو - إمكانية إساءة الاستخدام

### ١ - الإفصاح عن الملكية الانتفاعية

٢٦ - لوحظ أنّ انخفاض تكلفة تأسيس الأشكال المبسّطة للشركات والسهولة النسبية لتأسيسها قد يجذبان من يرغبون في تأسيس آليات مؤسسية بغرض اجتناب الكشف عن مشاركتهم في أنشطة إجرامية من قبيل غسل الأموال والجرائم المالية. وقد تتضمن هذه الآليات شركات وصناديق استثمارية ومؤسسات وشركات أشخاص محدودة المسؤولية، علاوة على الأشكال المبسّطة للأعمال التجارية، وقد تنطوي على إنشاء سلسلة من الآليات العابرة للحدود التي يتيحها قانون الشركات بغرض إخفاء ملكية هذه الآليات.

٢٧ - ولمكافحة هذا النوع من إساءة الاستخدام، اتخذت المؤسسات الدولية خطوات لاستحداث تدابير تزيد من سهولة الحصول على المعلومات عن المالكين المنتفعين المسيطرين على هذه السلاسل من الشركات. فعلى سبيل المثال، حددت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي من المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال، عدداً من الأهداف المتعلقة بالسياسات بغرض منع إساءة استخدام الآليات المؤسسية.<sup>(٢٦)</sup>

(25) تنشأ الالتزامات العامة الموضوعية على عاتق المديرين الفنيين من عدد من المصادر، من بينها مدونة أخلاقيات الشركة، وقانون الشركات التجارية، وقانون العقوبات بدولة الإمارات العربية المتحدة.

(26) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، Behind the Corporate Veil: Using Corporate Entities for Illicit Purposes، 2001. وانظر أيضاً أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المسؤول عن البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، التي تهدف إلى تعزيز قدرة الدول

## ٢ - فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

٢٨- فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هي هيئة حكومية دولية أنشأها أعضاؤها المؤسسون في عام ١٩٨٩ لوضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعّال للتدابير القانونية والتنظيمية والعملياتية بغية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسائر الأخطار التي تهدد سلامة النظام المالي الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت فرقة العمل مجموعة من التوصيات المعترف بها بوصفها المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي تشكل أساس التصديّ الدولي المنسّق لهذه المخاطر التي تهدد سلامة النظام المالي، وتساعد على ضمان تطبيق القواعد نفسها على الجميع. وقد صدرت توصيات الفريق للمرة الأولى في عام ١٩٩٠، وجرى آخر تنقيح لها في عام ٢٠١٢.

٢٩- وتُشجّع توصيات عام ٢٠١٢ الدول على تنفيذ قواعد ولوائح أكثر صرامة تشترط على الشركات أو سجلات الشركات الحصول على معلومات راهنة والاحتفاظ بها بشأن المالكين الانتفاعيين للشركات والقائمين بالسيطرة عليها،<sup>(٢٧)</sup> أو أن تتخذ تدابير أخرى مشابهة لضمان أن تكون هذه المعلومات متاحة بسهولة. ومن المهم أن تعترف التوصيات بضرورة أن تتناسب التدابير المنفّذة مع مستوى الخطر و/أو التعقّد المتعلق باستخدام هياكل الملكية الانتفاعية، وهو ما يقلل من تكلفة اللوائح التنظيمية ويزيد من الامتثال لها.

٣٠- كما أن المزيد من الحماية من احتمال إساءة استخدام الأشكال المبسّطة للشركات قد يتاح من خلال اشتراط أن تقوم جميع الآليات المؤسسية بفتح حسابات مصرفية لكي يتسنى لها القيام بأنشطتها التجارية؛ وعادة ما يستلزم فتح الحسابات المصرفية بدوره تقديم أرقام التعريف الضريبية والمؤسسية. وقد ذُكر أنّ المؤسسات المالية هي أنسب الأطراف لمنع غسل الأموال ومكافحته، في حين يوفر المحامون وغيرهم من المهنيين القانونيين طبقة إضافية تشكل شبكة أمان لضمان عدم استخدام النظام المالي لأغراض غير مشروعة. ونتيجة لذلك، من المهم التشجيع على التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات التنظيمية ذات الصلة، والسلطات الرقابية، والوسطاء، والشركات الخاصة. وتركز فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على التعاون الوطني والدولي على مكافحة الاحتيال وغيره من الأنشطة غير المشروعة.<sup>(٢٨)</sup>

الأعضاء على تنفيذ التدابير المتخذة في هذه المجالات، وإلى تقديم مساعدتها على كشف العائدات غير المشروعة واحتجازها ومصادرتها (www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/index.html?ref=menuside).

(27) انظر International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Ownership of Legal Proliferation: The FATF Recommendations, Part E on Transparency and Beneficial Persons and Arrangements, in particular, Recommendation 24 (www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF\_Recommendations.pdf).

(28) المرجع نفسه، Part G on International Cooperation، وبخاصة التوصيتان ٣٦ و ٤٠.

### ٣- التعاون والتشارك في المعلومات داخل الحكومات

٣١- بما أن المعلومات المتعلقة بالملكية الانتفاعية للآليات المؤسسية تنسم بأهمية متزايدة في مكافحة الأنشطة غير المشروعة فيجب أن تكون هذه المعلومات متاحة للجهات الرقابية والسلطات الإشرافية والمسؤولين الحكوميين المماثلين. وتهدف الإصلاحات المتعلقة بتحسين التعاون داخل الحكومات إلى الرصد والردع الجماعيين لغسل الأموال والتهرب الضريبي، إضافة إلى الحصول على المعلومات عن الملكية الانتفاعية للآليات المؤسسية.<sup>(٢٩)</sup>

٣٢- وعلى الرغم من فعالية تبادل المعلومات على الصعيد الداخلي بين الهيئات الحكومية، هناك حاجة إلى تبادل المعلومات على نطاق دولي. فعولمة الأسواق المالية والابتكارات في هذا المجال تتطلب تكثيف التعاون الدولي بين الجهات الرقابية وغيرها من أجهزة إنفاذ القوانين بقدر يتناسب مع ذلك.<sup>(٣٠)</sup>

(29) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، Effective Inter-Agency Co-Operation in Fighting Tax Crimes and Other Financial Crimes، الطبعة الثانية، ٢٠١٣. وعلى سبيل المثال، بسّطت سنغافورة نظامها الخاص بتسجيل الشركات وأنشأت بوابة مرجعية واحدة لخدمات الأعمال تُتيح للهيئات الحكومية الحصول على معلومات آمنة، تشمل حزم معلومات محدّدة الغرض. وبالمثل، شكلت أستراليا في عام ٢٠٠٦ فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لحماية سلامة النظم المالية والتنظيمية. وتجمع فرقة العمل بين صلاحيات عدّة هيئات وسلطات حكومية بغرض إجراء التحقيقات ومراجعة الحسابات والقيام بالملاحقة القضائية، كما أمّا وقرت الشفافية فيما يتعلق بترتيبات الملكية الانتفاعية، وإن كان هذا ليس هدفها الأساسي. انظر أيضاً التعديلات التي تقترحها نيوزيلندا لقانون الشركات وقانون شركات الأشخاص المحدودة المسؤولية فيها بهدف التصدي لاحتمال إساءة استخدام الأشكال المؤسسية، وذلك من خلال أمور من بينها تحويل مكتب مسجل الشركات صلاحية الاستفسار عن هوية المالك الانتفاعي لهذه الشركات والجهة المسيطرة عليها (انظر Companies and Limited Partnerships Amendment Bill, NZ House of Representatives Supplementary Order Paper No. 403، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

(30) يرجى ملاحظة أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يحتفظ بشبكة دولية للمعلومات عن غسل الأموال، وهي مورد بحثي جامع معني بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، ويتولى إدارتها، وذلك نيابة عن عدد من المنظمات الحكومية الدولية والجماعات العاملة في هذا المجال، ومنها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ويخدم الموقع الشبكي المتعدد الجوانب الأوساط العالمية لمكافحة غسل الأموال، من خلال توفير المعلومات عن القوانين والأنظمة الوطنية ذات الصلة، علاوة على توفير نقاط اتصال لتقديم المساعدة فيما بين البلدان وتحديد مجالات التحسين الممكن للقوانين المحلية وتدابير مكافحة والتعاون الدولي ([www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/imolin-amlid.html?ref=menuside](http://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/imolin-amlid.html?ref=menuside)).

## زاي - تسوية النزاعات

## ١ - الدعاوى الاشتقاقية (Derivative suits)

٣٣- من الجوانب المهمة للأشكال المبسطة للشركات أن أعضاءها أو الشركاء فيها يجب عليهم عادة أن يعتمدوا بقدر أكبر على سد الثغرات عن طريق القضاء لضمان حماية حقوقهم. وتتيح بعض الولايات القضائية المجال أمام إقامة الدعاوى الاشتقاقية، التي هي نوع من الدعاوى مستورد من نظم الشركات التجارية الأكثر تقليدية<sup>(٣١)</sup> يسمح لأي عضو أو شريك واحد أو أكثر باستهلال دعوى اشتقاقية باسم المنشأة التجارية ولصالح المنشأة التجارية في مجملها. وتشكل الدعاوى الاشتقاقية استثناءً من القاعدة المعتادة بأن مجلس إدارة الشركة هو الذي يدير شؤونها.

٣٤- بيد أن الدعاوى الاشتقاقية يمكن أن تترتب عليها تكاليف تقاض عالية وأن تُسفر عن الكثير من عدم اليقين، وقد فرضت بعض الولايات القضائية قيوداً على هذه الدعاوى بغرض منع أي عضو أو شريك ساحط ينتمي إلى الأقلية من التصرف وفقاً للمصالح الخاصة للأقلية واستخدام هذه الدعاوى للتدخل في التسيير الناجح للمنشأة.<sup>(٣٢)</sup>

٣٥- وفيما يخص الأشكال المبسطة للشركات، توجد عدة إجابات ممكنة للسؤال عن كيفية تسوية المنازعات بين أعضاء المنشأة. وأحد الحلول الممكنة هو وضع قواعد خروج مناسبة بغية خفض التكاليف على حاملي الأسهم عند ترك الأطراف للمنشأة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن توجد هذه القواعد قدراً من إمكانية التنبؤ عند نشوء هذه السيناريوهات.

## ٢ - قواعد الخروج

٣٦- قد توفر قواعد الخروج الاحتياطية الموجودة في التشريعات التي تنشئ الأشكال المبسطة من الشركات صلاحية للأعضاء أو الشركاء في المنشأة لفرض حل الشركة وتصفية

(31) على سبيل المثال، يسمح الفصل الفرعي العاشر من قانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة في الولايات المتحدة الأمريكية (ديلاوير) برفع الدعاوى الفرعية التقليدية.

(32) على سبيل المثال، قد يُشترط أن يكون حاملو الأقلية مالكين لأسهم في وقت الإجراء المطعون فيه وطوال سير الدعوى، وأن تخضع أية تسوية للمنازعات خارج نطاق المحاكم للتدقيق القضائي منعاً لإساءة الاستخدام، وأن تعود أية مبالغ مستردة نتيجة للدعوى الفرعية إلى المنشأة ولا تعود بالنفع بصورة مباشرة على حاملي الأسهم.

موجوداتها. وقد تسمح هذه القواعد أيضاً بانسحاب فرادى الأعضاء أو الشركاء و/أو طردهم من الشركة عند تلقي القيمة العادلة لمصالح الملكية الخاصة بهم.<sup>(٣٣)</sup>

٣٧- ويمكن القول إنه من أجل اجتناب إمكانية استخدام حائزي أقلية من رأس المال السهمي لقواعد الخروج استخداماً انتهازياً، ومن أجل تحسين الاستقرار العام للمنشأة، ينبغي وضع قيود على حقوق الخروج في حالة الأشكال المبسطة من الشركات. بيد أنه بدلاً من إرغام المشاركين على البقاء في ترتيبات أعمال تجارية لا يرغبون فيها، يمكن للمشرعين وضع قواعد احتياطية خاصة تتضمن الأحكام المختلفة الخاصة بالخروج القسري والطوعي. ويؤدي وضع قواعد احتياطية واضحة ليس فقط إلى خفض تكاليف التقاضي بل يتيح أيضاً قدرأً أكبر من تسوية المنازعات. وبما أن تقييم مصالح أيّ عضو أو شريك يمكن أن يكون مسألة صعبة فينبغي أيضاً أن تتضمن قواعد الخروج الاحتياطية قواعد واضحة للتقييم. فمثلاً يمكن أن تنص هذه القواعد على أن حملة الأسهم الذي يغادرون المنشأة يحصلون مقابل بيع أسهمهم على نفس ما كانوا سيحصلون عليه إذا حُلّت الشركة. كما يمكن وضع قواعد خاصة لتحديد متى ينبغي أن تؤخذ النوايا الحسنة في الحسبان.

### ٣- المحاكم والإجراءات التجارية المتخصصة

٣٨- يمكن أيضاً استخدام التدخل القضائي لحماية المشاركين في الأشكال المبسطة من الشركات، ولكن هذا النوع من التقاضي يمكن أن يكون مكلفاً وأن يستغرق وقتاً طويلاً. وإضافة إلى ذلك، أُشير إلى أنه قد يصعب على المحكمة أن تفك تشابك العلاقات الشخصية التي كثيراً ما تكون على المحك في مثل هذه الحالات.

٣٩- وقد تحقّق بعض النجاح فيما يتعلق بالمحاكم التجارية المتخصصة، مثل إجراءات التحقيق أمام الدائرة القضائية الهولندية المعنية بالشركات (شعبة من محكمة استئناف أمستردام) التي أصبحت رائدة في تسوية النزاعات في الدعاوى المرفوعة على حاملي الأسهم المسيطرين في الشركات ذات الأسهم غير المدرجة في البورصة. وعلى وجه الخصوص، حفز

(33) ينص الحكم الاحتياطي الخاص بالطرد والوارد في اللائحة التنظيمية لقانون شركات الأشخاص المحدودة المسؤولة في المملكة المتحدة على ما يلي: "لا يجوز لأغلبية الأعضاء طرد أيّ عضو إلا إذا كانت صلاحية القيام بذلك قد خُولت لهم بموجب اتفاق صريح بين الأعضاء". وتظهر نفس القاعدة في الجدول الأول من قانون شركات الأشخاص المحدودة المسؤولة في سنغافورة وفي الهند. ويبيّن الحكم الاحتياطي في قانون الشركات المساهمة المبسطة في كولومبيا طرد حملة الأسهم من الشركة بقرار الأغلبية عند تلقي القيمة السوقية العادلة عن أسهمهم (المادة ٣٩).

منح الانتصاف الزجري الأطراف في الأعمال التجارية على السعي إلى عقد تسويات في المسائل التي قد ينتهي بها الأمر لولا ذلك إلى التقاضي. وقد حُددت خمسة عوامل رئيسية لنجاح هذه الدائرة، وهي: '١' نزاهتها وسرعتها؛ '٢' مستوى مراعاتها للعالمين بيوطن الأمور؛ '٣' قدرتها على التركيز على المسائل الكامنة الرئيسية المعروضة عليها؛ '٤' مقدار الشكليات في قراراتها؛ '٥' اهتمامها بأثر قراراتها على الجهات الفاعلة الأخرى من الشركات. وتستفيد الأطراف من انخفاض التكلفة، فضلاً عن الجودة المتسقة للقرارات والحافز على تسوية المسائل في إطار أقل رسمية.

٤٠ - وقد أنشئ في كولومبيا نظام آخر أُسست بموجبه محكمة متخصصة في قانون الشركات في إطار مكتب الشركات (Superintendencia de Sociedades) بغرض الفصل في المسائل الناشئة عن التشريع الخاص بشركات المساهمة المبسطة. وفي حين تعلقت الشكاوى المرفوعة أمام المحكمة المتخصصة في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١ بأربع مسائل مختلفة فقط (الطعن في قرارات سابقة، والنزاعات القائمة داخل الشركات، والإجراءات الرامية إلى إلغاء قرارات حاملي الأسهم، وطلبات الحل)، فقد نظرت المحكمة من عام ٢٠١٢ وحتى تاريخه في طائفة أوسع من المسائل وقامت بحلها، ومنها إجراءات لإزالة الصفة المؤسسية، وتعيين خبراء لتقديم تقييمات إلى الأطراف، والدعاوى الناشئة عن الحكم المتعلق بإساءة استعمال الحقوق الوارد في قانون شركات المساهمة المبسطة. وتبين التقارير أن النطاق الأوسع من القضايا التي عُرضت على المحكمة، علاوة على نوعية القرارات التي اتخذتها وسرعة اتخاذها، تعزّز مصداقية المحكمة وتدل على أن تأسيسها كان تجربة ناجحة بشأن التقاضي في هذا السياق التجاري المتخصص.<sup>(٣٤)</sup>

## ثانياً - معلومات بشأن الأشكال المبسطة للشركات

### ألف - عوامل نجاح الأشكال المبسطة للشركات

٤١ - يُعزى نجاح الأشكال المبسطة للشركات عموماً إلى أنها عادة ما تجمع بين عدد من المزايا المتوفرة في سمات قانون الشركات وفي مبادئ الشراكة، لصالح المنشآت من جميع الأحجام. وهناك اتفاق عام على أن هذه المزايا الأساسية هي المسؤولية المحدودة لحاملي

(34) Francisco Reyes Villamizar, The Colombian Simplified Corporation: An Empirical Analysis of a Success

Story in Corporate Law Reform (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) (متاح على الموقع الشبكي SSRN:

<http://ssrn.com>).

الأسهام مع أقصى قدر من المرونة والاستقلال للمشاركين في الشركات لتأسيس هيكل إدارة الشركة تعاقدياً. وعلاوة على ذلك فإنّ للأشكال المبسّطة من الشركات ميزة إضافية هي أنّها ستطلب عبئاً أقلّ كثيراً من حيث الشكليات الوثائقية والتشغيلية في المستقبل مقارنة بنظم الشركات التقليدية. كما أنّها توفر لأعضائها حماية شبه كاملة من المسؤولية الشخصية، مثلما توفره أشكال الشركات التقليدية، مع ميزة إضافية وهي أنّها لا تفرض قواعد مرهقة للتأسيس والحفاظ على رأس المال.

٤٢- ومن الجوانب الأخرى للأشكال المبسّطة للشركات والتي أسهمت في نجاحها أنّها تتيح إضفاء الطابع النظامي على المنشأة على نحو يسهل الوصول إليه وفهمه، يتم من خلال إجراء بسيط وسريع وبتكلفة شديدة الانخفاض. وقد زادت هذه العوامل من القدرة على إضفاء الطابع النظامي على المنشآت التجارية بجميع أحجامها ومستويات تعقدتها، ولكن بصفة خاصة المنشآت الصغرى والصغيرة والقريبة منها.

٤٣- وتنص معظم نظم الأشكال المبسّطة من المنشآت على أنّ المساهمات الخاصة بدفع قيمة الأسهم أو دفع الفوائد يمكن أن تتم في أشكال عديدة مختلفة، مثل الممتلكات الملموسة أو غير الملموسة، أو تقديم مزايا أخرى للشركة منها النقد أو السندات الإذنية أو الخدمات، أو غير ذلك من الترتيبات للمساهمة بالنقد أو الممتلكات أو عقود للخدمات التي تتم تأديتها.<sup>(٣٥)</sup> وإضافة إلى قبول طائفة واسعة من المساهمات، تتسم هذه النظم بتوفير قدر كبير من المرونة فيما يخص التنظيم الداخلي للمنشأة، بحيث يُسمح لمؤسسي المنشأة بوضع النظام بما يتوافق مع حالتهم الخاصة بحسب رغبتهم، أو الاعتماد أساساً على الأحكام الاحتياطية. وهذه الأحكام الاحتياطية تسد الثغرات المقصودة وغير المقصودة في اتفاق الأطراف، وليس ذلك فحسب، بل لها ميزة إضافية وهي توفير قواعد تستند إلى نظام قانون الشركات التقليدي، ومن ثم فهي راسخة ومفهومة جيداً.

٤٤- وقد يكون من عيوب اعتماد الأشكال المبسّطة من الشركات أنّ هذه الكيانات يمكن أن تكون غير مجرّبة نسبياً ولا توجد بشأنها مجموعة واسعة من السوابق القضائية أو البحوث الأكاديمية. بيد أنّ قواعد المعارف والمعلومات المتعلقة بهذه النظم المبسّطة تنمو سريعاً، كما سيتضح من المعلومات التي ترد فيما يلي.

(35) انظر على سبيل المثال المادة ٣٢ من قانون الشراكات المحدودة المسؤولة في الهند، و المواد ١٨-١٠١ (ج) من قانون الشركات المحدودة المسؤولة في ديلاوير، الولايات المتحدة الأمريكية.

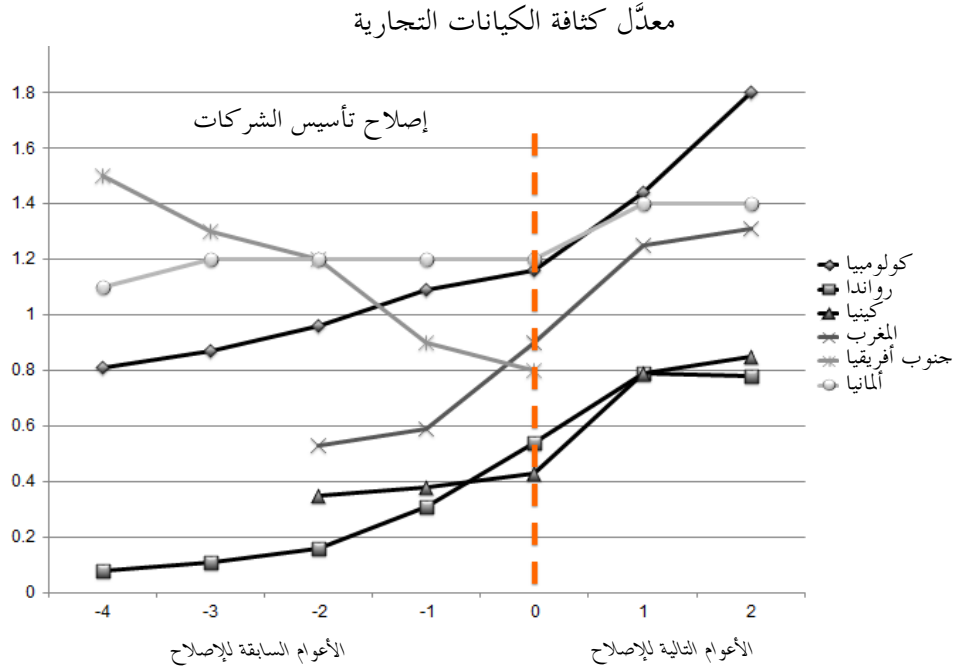


## باء - معلومات إحصائية عن الأشكال المبسّطة للشركات

٤٥ - تميل إصلاحات قانون الشركات - وبخاصة عندما تُحدّث النظم التقليدية لقانون الشركات من حيث تنفيذ متطلبات تأسيس بسيطة، وتسجيل الشركات عبر الإنترنت، وسهولة الحصول على المسؤولية المحدودة - إلى تحسين معدّل كثافة المنشآت التجارية (وهو عدد الشركات المحدودة المسؤولية المسجلة حديثاً لكل ألف شخص في سن العمل عن كل سنة تقويمية). ويعرض الشكل ١ هذه المعلومات بالنسبة لدول مختارة قامت بتحديث نظم قانون الشركات التقليدي لديها كما هو مبين، وهو يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الإصلاحات وازدياد عدد المنشآت التجارية الجديدة المسجلة.

الشكل ١

إصلاح قانون الشركات وتسجيل الأعمال التجارية (المصدر: بيانات البنك الدولي)



٤٦ - وتتوافر أيضاً بيانات عن الأعداد المحدّدة من المنشآت التجارية المسجلة في دول معينة. فمثلاً استُحدثت الشركات المساهمة المبسّطة في كولومبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (حيث شكّلت ٧,٤٢ في المائة من إجمالي عدد منشآت الأعمال التجارية المسجلة)، وبحلول عام ٢٠١٠، أصبحت تمثل ٨٢ في المائة من إجمالي الشركات المسجلة. وفي

أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قامت نسبة ٩٦,٤ في المائة من الكيانات التجارية التي قدّمت مستندات تأسيسها إلى السجل التجاري بتقديم هذه المستندات في إطار نظام شركات المساهمة المبسّطة. ومن المهم أن عدد الإلغاءات بالنسبة لشركات المساهمة المبسّطة منخفض جداً مقارنة بعدد حالات التسجيل التي تظل فعّالة وذات وضعية جيدة: ففي عام ٢٠١١ تم حل أو تصفية ٢ ٣١٥ شركة مساهمة مبسّطة؛ وفي عام ٢٠١٢ وصل العدد إلى ٣ ٦٦٩؛ وإلى ٣ ٠٣٨ بنهاية تموز/يوليه ٢٠١٣.<sup>(٣٦)</sup>

السنة	إجمالي حالات تسجيل الشركات المساهمة المبسّطة	نسبتها من إجمالي حالات تسجيل الشركات
٢٠٠٩	١٧ ٤٨٠	٪٧٤,٢
٢٠١٠	٣٧ ٣٧١	٪٨٢
٢٠١١	٤٩ ٠٢٤	٪٩٢,٤
٢٠١٢	٥٥ ٣٥٩	٪٩٣,١
٢٠١٣	٤٦ ٩٥٠ (حتى نهاية أيلول/سبتمبر)	٪٩٦,٤

٤٧- وتتوافر أيضاً إحصاءات من كولومبيا عن حجم الشركات التي تسجّل بصفة شركات مساهمة مبسّطة. ويوضح الجدول التالي حجم المنشآت، ومعايير كل منها. بموجب القانون الكولومبي، وعدد حالات تأسيس شركات المساهمة المبسّطة في كل فئة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وحتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.<sup>(٣٧)</sup>

حجم الشركة	عدد الموظفين	إجمالي الموجودات	٢٠١١	٢٠١٢	حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
بالغة الصغر	١٠-١	أقل من ٥٠١	٩٦ ٨٣١	١٣ ٧٣٩	١٦٧ ٠٦١
صغيرة	٥٠-١١	٥٠٠٠-٥٠١	١٤ ٨٢٧	٢٣ ٣٤١	٣١ ٨١٨
متوسطة	٢٠٠-٥١	٣٠ ٠٠٠-٥ ٠٠١	٣٧٠٩	٥ ٧٩٧	٨ ٠٧٣
كبيرة	أكثر من ٢٠٠	أكثر من ٣٠ ٠٠٠	٨٧٥	١ ٣٩٨	٢ ٠٠٨

٤٨- ومنذ اعتماد تأسيس شركات المساهمة المبسّطة في فرنسا، ارتفع باطراد عدد الشركات الجديدة المؤسسة بموجب هذا النظام. ففي عام ٢٠٠٩، مثل هذا النوع من الشركات أكثر من ١٠ في المائة من الشركات الجديدة؛ وازدادت النسبة إلى أكثر من ١٤ في المائة في عام ٢٠١٠، ووصلت إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١١.

(36) للاطلاع على المزيد من المعلومات الإحصائية عن شركات المساهمة المبسّطة في كولومبيا، انظر Reyes Villamizar, The Colombian Simplified Corporation، المذكور أعلاه في الحاشية ٣٤.

(37) المرجع نفسه.

٤٩- واستُحدثت شركات الأشخاص ذات المسؤولية المحدودة في الهند للمرة الأولى في عام ٢٠٠٩؛ وحتى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٢، أصبحت هناك ٩ ٣٩٥ شركة من هذا النوع عاملة في الهند. ولا تتوافر حتى الآن بيانات حول عدد الشركات المؤسسة بموجب قانون الشركات الجديد، الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١٣.

٥٠- وازداد باطراد رواج الشركات ذات المسؤولية المحدودة في اليابان، حيث ازداد عددها من ٤ ٠٦٦ منشأة مسجلة في عام ٢٠٠٦ إلى ١٥ ٧٧٢ منشأة في عام ٢٠١٠.<sup>(٣٨)</sup> بيد أن نظام الشركات الرسمي يبقى الخيار الأكثر تفضيلاً لشكل المنشآت التجارية في اليابان.

٥١- وفي سنغافورة، تأسست ٥ ٢٣٤ شركة أشخاص محدودة المسؤولية بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. ويعادل ذلك نسبة حوالي ٨ في المائة من جميع الشركات الخاصة المؤسسة حديثاً المسجلة كل عام.

٥٢- وحققت شركات الأشخاص المحدودة المسؤولية نجاحاً كبيراً في المملكة المتحدة منذ بدايتها في عام ٢٠٠١، حيث وصلت إلى أكثر من ٥٢ ٠٠٠ حالة تسجيل في عام ٢٠١٢. ويعكس الجدول التالي عدد المنشآت التجارية المسجلة سنوياً بموجب نظام شركات الأشخاص المحدودة المسؤولية في المملكة المتحدة.<sup>(٣٩)</sup>

مارس (السنة)	إجمالي حالات تسجيل شركات الأشخاص المحدودة المسؤولية	الزيادة السنوية
٢٠٠٢	١ ٨٤٥	١ ٨٤٥
٢٠٠٣	٤ ٤٤٢	٢ ٥٩٧
٢٠٠٤	٧ ٣٩٦	٤ ٧٩٩
٢٠٠٥	١١ ٩٢٤	٤ ٥٢٨
٢٠٠٦	١٧ ٤٩٩	٥ ٥٧٥
٢٠٠٧	٢٤ ٥٥٥	٧ ٠٥٦
٢٠٠٨	٣٢ ٠٦٦	٧ ٥١١
٢٠٠٩	٣٨ ٤٤٣	٦ ٣٧٧
٢٠١٠	٤٠ ٦٠٤	٢ ١٦١
٢٠١١	٤٥ ٣٧٦	٤ ٧٧٢

(38) بلغ عدد حالات تسجيل الشركات المحدودة المسؤولية في اليابان ٩ ٥٥٧ في عام ٢٠٠٧؛ وارتفع العدد إلى ١٠ ٧٨٥ في عام ٢٠٠٨، ووصل عدد حالات تسجيل الشركات المحدودة المسؤولية اليابانية إلى ١٣ ٦٦٧ في عام ٢٠٠٩.

(39) مستنسخ من Francisco Reyes and Erik P. M. Vermeulen, Company Law, Lawyers and "Legal" Innovation: Common Law versus Civil Law, Banking and Finance Law Review, 2013.

٥٣- وأخيراً، أصبح نظام الشركات المحدودة المسؤولية شكل الشركات المفضل بالنسبة للشركات القليلة المالكين في الولايات المتحدة. وتشير البيانات المستمدة من التقارير السنوية لشعبة الشركات بوزارة الخارجية في ديلاوير إلى أن الشركات المحدودة المسؤولية (limited liability companies) شكلت ٧٠ في المائة من جميع المنشآت التجارية المسجلة في عام ٢٠١١، على حين مثلت الشركات (corporations) ثاني أكبر مجموعة بنسبة ٢٢ في المائة، ووصل عدد شركات الأشخاص المحدودة المسؤولية المسجلة إلى ٦ في المائة، والصناديق الاستثمارية للمنشآت التجارية من غير الشركات (statutory trusts) ٢ في المائة.

### ثالثاً - مسائل للمناقشة

٥٤- لعلّ الفريق العامل يودُّ أن ينظر أثناء مناقشاته في المسائل الواردة في القائمة غير الحصرية التالية:

(أ) لعلّ الدول تود تقديم خبراتها المتعلقة بإجراءات تكوين المنشآت التجارية القليلة المالكين، بما في ذلك فيما يتعلق بالمسائل التالية:

١' هل يسهل الحصول على الحماية التي توفرها المسؤولية المحدودة؟

٢' هل يمكن التسجيل عبر الإنترنت، وهل هو مستصوب؟

٣' هل تتوافر للمنشآت التي ترغب في إضفاء الطابع النظامي على نفسها نقطة دخول مرجعية وحيدة؟

٤' ما هي الحماية الموفّرة للدائنين وغيرهم من حاملي الأسهم؟

٥' هل الإفصاح عن الملكية الانتفاعية مُشترط؟

٦' هل يوجد تعاون وتبادل للمعلومات داخل الحكومات وعبر الحدود؟

(ب) ماذا ينبغي أن يكون الشكل المفضّل لهيكل الحوكمة الداخلية في الأشكال المبسّطة للشركات؟

١' هل ينبغي التركيز أولاً على المنشآت الصغيرة والصغرى، أم أن النظام المبسّط قادر على استيعاب المنشآت التجارية بجميع أحجامها؟

٢' هل ينبغي التركيز على إنشاء نظام وحيد أم على إنشاء عدة نظم مختلفة؟

(ج) هل يود الفريق العامل أن ينظر في الخصائص الممكنة التي قد ترد في مسودة نص عن الأشكال المبسطة للمنشآت؟

(د) هل لدى الفريق العامل أيُّ رأيٍ حالياً بشأن الشكل الذي سيُتخذُه عمله المتعلق بالتأسيس المبسَّط للمنشآت التجارية، أي من خلال قانون نموذجي مع دليل تشريعي أو دونه، أو دليل تشريعي، أو نوع آخر من النصوص؟

---